الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الجمعة
٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس : السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة)

ثم : السيد سلابي (تشسيكوسلوفاكيا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الاعمال : التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والشيخوخة والمعوقين والاسرة

تنظيم الاعمال

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.22
21 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56796 ٢٣٣٩ب(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية (A/46/3 ، A/46/56 - E/1991/6 و Corr.1 ، A/46/137-E/1991/40 ، A/46/281-E/1991/112 ، A/46/315 ، A/46/360 ، A/46/361 ، A/46/362 ، A/46/366 ، A/46/414 ، A/46/50/Rev.1) (تابع)

(أ) المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والشيخوخة والمعوقين والأسرة

١ - السيد ناندو (سورينام) : لاحظ ان العديد من المتكلمين قد أكدوا التفاعل بين التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي . وفي هذا الصدد يسترعي بلده الانتباه إلى الصورة القاتمة التي أوردها الأمين العام في تقريره عن الحالة الاجتماعية في العالم (A/46/56 - E/1991/6) . لقد انخفض في آسيا وافريقيا دخل الفرد والنمو الاقتصادي . وفضلا عن ذلك ساهمت مشاكل المسكن وآثار برامج التكيف الهيكلي في تفاقم الحالة الاجتماعية للعديد من البلدان النامية .

٢ - وأضاف قائلا إن بلده يوافق تماما على الأولوية التي منحت للتنمية البشرية وكذلك للاحتياجات الأولية مثل الصحة والتعليم والعمل والأمن الغذائي . ومن السذاجة بمكان اعتقاد أن التنمية القابلة للإدامة لا تتطلب جهودا ضخمة . وطالما كان هناك تحويل للموارد إلى البلدان الصناعية ، فإن البلدان النامية لن تشهد أي تقدم اقتصادي أو تنمية بشرية فعلية . وترجو سورينام أن تتم دراسة حجم رؤوس الأموال التي تمت الموافقة عليها بشروط مواتية ، للبلدان النامية ، وأن يتم أيضا الإفراج عن موارد إضافية .

٣ - لقد شاركت منظومة الأمم المتحدة في وضع المبادئ التوجيهية التي استوحيت منها سياسات وبرامج للتنمية الاجتماعية ، ومنها استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة . ولكن الحالة لم تتحسن بعد . ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن مكافحة الجوع والمرض والأمية والبطالة لا يمكن أن تترك لقوانين السوق وحدها . ولذلك فإن وفد سورينام يشيد باعتماد المقرر ٢٣٠/١٩٩١ الذي يرجو فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأمين العام إجراء مشاورات مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة بشأن عقد مؤتمر قمة عالمي يعنى بالتنمية الاجتماعية .

(السيد ناندو ، سوريينام)

٤ - وقال إن النسبة المتزايدة للشباب بين سكان العالم ، وحركات الهجرة وإنشاء وظائف جديدة من أجل الشباب تعد كلها أنشطة من شأنها أن تؤثر على الحالة الاجتماعية بوجه عام . وينبغي النظر في وضع مبادئ توجيهية للتخطيط المقبل والمتابعة المناسبة للمسائل الجديدة المتعلقة بالشباب مثل إساءة استعمال المخدرات والايدز وإدماج الشابات في المجتمع . وفضلا عن ذلك فإن حركات الهجرة والكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان يمكن أن تؤدي إلى أزمات أو إلى اضطرابات اجتماعية . ومن ثم فإنه يجب اتخاذ تدابير في الوقت المناسب لتفادي الاضطرابات الاجتماعية أو السياسية التي من شأنها أن تعرقل التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

٥ - إن احتمالات المستقبل تبدو غير مشجعة . والوثائق المعروضة على اللجنة تدل على أن الدور الرئيسي للحكومات يزداد ضعفا كما أن نظم الدعم قد أصبحت موضع شك . لقد خلص البنك الدولي في تقريره لعام ١٩٩١ عن التنمية إلى أنه يتعين التوصل إلى توازن عادل بين العمل الحكومي وعمل القطاع العام . وفي هذا الصدد فإن سوريينام تشيد باقتراح هولندا التي عرضت باسم الاتحاد الأوروبي ، إفادة البلدان النامية من خبرة الاتحاد فيما يتعلق بإعادة موازنة الميزانيات الوطنية ووضع وتنفيذ سياسات اجتماعية واقعية . ولا يجب أن ننسى لذلك أن البلدان الصناعية عليها أيضا مواجهة بعض الصعاب في المجال الاجتماعي .

٦ - وقال إن بلده يتابع عن كثب الأنشطة المرتبطة بتنظيم السنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) . وسوف تشكل لجنة حكومية دولية تكلف بتنسيق ودعم جميع المسائل المرتبطة بالأسرة في إطار السنة بغية حماية الأسرة ، وهي الخلية الأساسية للمجتمع .

٧ - السيد قريبع (تونس) : دعا جميع الأطراف المعنية بالمنازعات والأمم المتحدة إلى بذل أقصى قدر ممكن من الجهد لإعادة السلم وهو الشرط الأساسي لتحسين الحالة الاجتماعية في العالم . وفي هذا الصدد قدم الأمين العام تقريرا مرحليا ممتازا (A/46/56 - E/1991/6) وإن لم يعالج فيه بصورة متعمقة بما فيه الكفاية تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية .

٨ - إن النمو الاقتصادي يعد بالتأكيد عاملا لا غنى عنه للتقدم ، ولكنه لا يشكل بمفرده موضوع التنمية التي يجب أن تعني أملا في حياة أطول وحالة صحية أفضل وحرية سياسية وأمن وإمكانية الوصول إلى المعرفة .

(السيد قريبع ، تونس)

٩ - وإذا كانت بلدان العالم الثالث تمارس بعض السيطرة على بارامترات مثل النمو السكاني ونوعية الحياة ، ونسبة التحصين والمنتجات الأساسية وهي مرتبطة بسياستها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية ، فإنها لا تسيطر على بارامترات أخرى مثل المديونية وتدهور البيئة والتضخم الدولي ومعدلات الصرف ، وتكلفة الطاقة التي قد تؤدي كلها إلى فشل استراتيجياتها الإنمائية . إن البلدان المتقدمة النمو ، والمجتمع الدولي بأسره يجب أن تبذل جهودا متضافرة للحد من آثار هذه العوامل غير المواتية على السياسات الإنمائية لبلدان الجنوب . إن تونس تقدر حق قدرها الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية .

١٠ - وقال إن تونس ترى في الإنسان هدف التقدم ووسيلته ، وفي النمو الاقتصادي هدفا لا ينفصم عن توزيع أكثر عدلا للدخل . ولذلك فقد أدمجت برنامج التكيف الهيكلي الذي تضطلع به في خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعمل جاهدة على إنشاء جهاز تشريعي متناسق يتلاءم مع الأهداف المحددة ومع الآليات والمؤسسات والبرامج الرامية بخاصة إلى حماية أكثر قطاعات السكان ضعفا . إن التغييرات التي جرت على المسرح السياسي التونسي في نهاية عام ١٩٨٧ قد أعطت زخما جديدا قويا لهذا المشروع الذي يعني أساسا بحماية الأسرة ومراقبة النمو الديمغرافي وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومكافحة الأمية وتعزيز وصول المرأة إلى العمل وتنمية وتطوير الخدمات الصحية الأساسية ، وقد أعطت هذه الأنشطة بالفعل نتائج طيبة .

١١ - وقد أُعيد تحديد دور الدولة كيما تترك المساواتية المجال لتعزيز تكافؤ الفرص . ولذلك فإن الدولة تضطلع بأنشطة من أجل التكافل الاجتماعي المتمثل في تقديم المعونة لبعض الفئات الضعيفة (المسنون ، المعوقون ، الأطفال المحرومون) ، ومن أجل إدماج أكثر الفئات فقرا في القطاع الإنتاجي واشراكهم في التنمية .

١٢ - وفيما يتعلق بالمعوقين ، تعمل الحكومة أولا من أجل حصر حالاتهم ، ووضع تشريع لحمايتهم وتنويع مصادر التمويل وترشيد إدارة الموارد المتاحة ، وكفالة العناية الطبية للحوامل ، والوصول إلى تنظيم أفضل لإدماج المعوقين ، ورعاية ذوي العاهات الكبيرة وإدماج ذوي العاهات الصغيرة في الهياكل العادية والنهوض بالعمالة .

١٣ - وبخصوص الشباب فإن تونس تعمل أساسا على إعدادهم للحياة العملية وضمان إدماجهم في عملية التنمية . إن القوانين التي تحمي الشباب والأطفال ، عديدة ، كما

(السيد قريبع ، تونس)

أن حصيلة الانشطة التي تم الاضطلاع بها في هذا المجال تعد إيجابية إلى حد بعيد . إن نسبة قيد الاطفال في المدارس (ما بين ٦ سنوات و ١٦ سنة) تعد مرضية ومن المقرر أن تصل إلى ٩٧ في المائة في عام ٢٠٠١ .

١٤ - السيد فلوريس برموديس (هندوراس) : تكلم باسم كوستاريكا ، والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا فقال إن امريكا الوسطى قد مرت مؤخرا بأزمة من أخطر الأزمات السياسية في تاريخها . إن إعادة الديمقراطية إلى المنطقة وإنهاء الحرب الباردة قد سمحا لدول أمريكا الوسطى بالتغلب على الخلافات الاساسية والعمل من أجل المصالحة الوطنية حيثما وجدت خلافات داخلية عميقة . ولقد أصبح أيضا من الممكن اتخاذ تدابير على الصعيد الإقليمي لاستكمال الجهود الوطنية المضطلع بها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . إن الامن ونزع السلاح ، ما زالا محور الاهتمام لاسباب غنية عن التعريف ، ولكن نظرا للوضع الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي ولروح التعاون الجديدة التي تبديها بلدان امريكا الوسطى ، فإن التنمية الاجتماعية تحظى بزخم جديد . وهذا هو السبب في أن هذه البلدان قد رغبت في التكلم بصوت واحد في المناقشة العامة الخاصة بالتنمية الاجتماعية .

١٥ - وقال إن اللجنة الثالثة تنظر مسالة التنمية الاجتماعية منذ ١٩٦٦ . وتضطلع الامم المتحدة في هذا المجال بعمل لا يسعنا سوى الإشادة به . إن المساعدة التقنية المتعددة الاطراف التي تقدمها الامم المتحدة ، وبرامج التعاون التي استحدثت لم تحل مع الاسف دون تدهور ظروف المعيشة في غالبية البلدان النامية . إن نقص المساكن ومشاكل التعليم والتغذية والصحة والعمل وكذلك إساءة استعمال المخدرات والدعارة والفساد كلها بذور للعنف الاجتماعي . إن حكومات امريكا الوسطى تقف مكتوفة الايدي من جراء الدين الخارجي والتكيف الاقتصادي وفقدان الأسواق الخارجية وهروب الاستثمارات الاجنبية إلى البلدان المتقدمة النمو وعدم كفاية التقنيات .

١٦ - إن حكومتي كوستاريكا والسلفادور قد اضطلعتا بسياسات اجتماعية ترمي بخاصة إلى النهوض بمشاريع الهياكل الاساسية وإنشاء الوظائف والتعليم والصحة والتغذية وتمويلها . والتزمت حكومة غواتيمالا بسياسة مصالحة وطنية وحوار مع حركات المعارضة المسلحة . ولذلك فقد أنشأت الصندوق الوطني للسلم وقررت إصدار سندات يكرس عائدها لتحسين الخدمات المقدمة إلى أكثر الفئات فقرا . وترأس قرينة الرئيس خطة عمل تهدف

(السيد فلوريس برموديس ، هندوراس)

قبل كل شئ إلى العناية بالاطفال الذين يمثلون ٤٥ في المائة من سكان البلد ، وكذلك البنات الامهات . إن المشروعات التي بدأت في إطار هذه الخطة تتطلب مساعدة مالية وتقنية من الامم المتحدة ومن المنظمات الاخرى المعنية . واعتمدت حكومة نيكاراغوا عام ١٩٩١ برنامجا اقتصادية سمح بالتصدي للتضخم البالغ وهو السبب الاساسي للفقر وللمشاكل الاجتماعية . وواصلت نيكاراغوا سياسة توافق الآراء الوطني التي تنتهجها عن طريق عملية تشاور اقتصادية واجتماعية على نطاق واسع . وفضلا عن المبادرات المختلفة الرامية إلى حماية الاطفال والشباب والنساء والاسرة ، وكذلك النهوض بالتعليم ، بدأت مؤخرا خطة للرعاية الصحية للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦ . وانشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ صندوق اجتماعي لتلبية أكثر احتياجات السكان الحاحا الذين يعيشون في فقر مدقع نتيجة عشر سنوات من الحرب وجهود التكيف الاقتصادي . وتجري حاليا مناقشة برنامج وطني للتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر . وانشأت حكومة هندوراس صناديق وهيئات مختلفة وبخاصة لمعادلة آثار تدابير التكيف الاقتصادي الهيكلي . وإزاء نجاح صندوق هندوراس للاستثمار الاجتماعي ، دعا برنامج الامم المتحدة الإنمائي المدير التنفيذي للصندوق للتوجه إلى هايتي وتقييم البرامج التي يضطلع بها هذا البلد في الميدان الاجتماعي . وقد أعربت بلدان أخرى في المنطقة عن اهتمامها بتجربة هندوراس .

١٧ - إن هذه الجهود تدخل في سياق العملية الإقليمية للسلم التي بدأت عام ١٩٨٧ باتفاق اسكوابولاس الثاني . وبالإضافة إلى العملية السياسية بدأت أيضا عملية اجتماعية اتسمت باتفاقات السلفادور لعام ١٩٨٩ ، ومؤتمر القمة الذي عقد في سان اسيدرو دي كورونادو (كوستاريكا) عام ١٩٨٩ وإعلان انتيغوا (غواتيمالا) عام ١٩٩٠ . وأدت هذه الجهود إلى خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى التي بدأت في إطارها آليات إقليمية للتشاور والتنسيق . وفي تموز/يوليه ١٩٩١ ، أكد من جديد رؤساء بلدان امريكا الوسطى المجتمعين في السلفادور ، اهتمامه بالقطاع الاجتماعي ، وقد اجتمعوا مرة أخرى في هندوراس في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ للنظر على سبيل الاولوية في المسائل الاجتماعية وفي مكافحة الفقر . ووضعوا برنامجا إقليميا لإدماج اكثر القطاعات فقرا في هياكل الإنتاج ووضع أهداف محددة تتعلق بالموارد المالية والبشرية والتقنية . ومن المقرر ان يسمح البرنامج الإقليمي الذي وضع على أساس الاولويات الوطنية والإقليمية بتنفيذ مختلف المبادرات الاجتماعية التي اتخذت بالفعل .

(السيد فلوريس برموديس ، هندوراس)

١٨ - وقال إن بلدان امريكا الوسطى تشعر بالامتنان لشيلي التي تعمل جاهدة للإعداد لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية المقرر عقده في منتصف العقد ، وتؤيد هذه المبادرة وترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسراع بأعماله في هذا المجال وتنوي المشاركة في مؤتمر قمة سانتياغو بشيلي على أساس النتائج التي سوف يحرزها مؤتمر القمة الإقليمي الذي سيعقد في هندوراس في كانون الاول/ديسمبر .

١٩ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي يجب أن ينظر في إجراء حوار جديد بين الشمال والجنوب حتى يسهم التعاون الدولي لأغراض التنمية الاجتماعية في الاستقرار والسلم وتعزيز الديمقراطية . إن بلدان أمريكا الوسطى ترى في التعاون الدولي وسيلة لتحسين مستوى المعيشة والعمالة الكاملة والتقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما نصت على ذلك المادة ٥٥ من الميثاق .

٢٠ - السيد بوركوأغلو (تركيا) : أشار إلى الازمة الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الدولي بأسره والتي سوف يصبح من الصعب والمكلف السيطرة عليها ، إذا لم يتخذ بصددها إجراء .

٢١ - وقال إن تركيا التي تشهد تحولا اجتماعيا سريعا وتوسعا قويا في المدن ، تعمل جاهدة على حل المشاكل الاجتماعية وبخاصة على تحسين نوعية حياة السكان وإعطاء الجميع فرصا متكافئة للنهوض بمستوى معيشتهم وتشجيع المبادرة الفردية وكذلك التضامن المجتمعي . وهي تعمل جاهدة على حماية الفئات الضعيفة (الشباب وكبار السن والمعوقون) حتى يتسنى للجميع الاضطلاع بدور بناء في المجتمع . وبعبارة أخرى فإنها تهدف إلى إعطاء نموها الاقتصادي بعدا إنسانيا واجتماعيا .

٢٢ - إن الشباب الذي يتراوح سنه بين ١٥ و ٢٤ سنة يشكل ٢٠ في المائة من مجموع السكان البالغ عددهم ٥٧ مليونا . ويجرى الآن إنشاء آليات مؤسسية وبرامج تدريبية للإدماج المهني والإعداد للعمل المستقل . وهذه البرامج ترمي إلى توعية الشباب بمعنى القيم الإنسانية والمعارف المعاصرة حتى يتسنى له الاشتراك النشط في الحياة اليومية للبلد . وما زالت حماية الشباب ضد آفات مثل إساءة استعمال المخدرات والجنوح والايدز تحتل مكان الصدارة في اهتمامات الدولة .

(السيد بوركوأغلو ، تركيا)

٣٣ - إن الاسرة بوصفها الخلية الطبيعية والاساسية للمجتمع تضطلع تقليديا بدور بالغ الاهمية في تركيا . إنها القوة المحركة للتضامن الاجتماعي ، وهي تشكل حاجزا قويا ضد تفاقم المشاكل الاجتماعية . والحكومة تعمل جاهدة على مساعدتها في التكيف بصورة أفضل مع تطور المجتمع . وقد درست باهتمام بالغ تقرير الامين العام (A/46/362) عن التحضير للسنة الدولية للاسرة التي يشترك فيها تركيا اشتراكا نشطا . وكما جاء في الفقرة ٤٠ من التقرير فإن المعهد التركي لبحوث الاسرة يضطلع بدور اللجنة الوطنية للتنسيق . وفضلا عن ذلك يجري الان تشكيل عدد من اللجان المحلية . وتم الاحتفال بالاسبوع الاول للاسرة في أيار/مايو ١٩٩١ . إن الهيئات الوطنية والمنظمات غير الحكومية سوف تشترك في مختلف الانشطة المزمع انجازها . وسوف تتسم السنة الدولية للاسرة بحملة واسعة النطاق للتوعية ، وباجتماعات شهرية وبمؤتمر يشترك فيه خبراء من بلدان أخرى وباسبوع للعروض السينمائية .

٣٤ - وقال إن مشكلة الشيخوخة قد بدأت تظهر في المجتمع التركي الذي احترم دائما الاشخاص المسنين . إن المؤسسات ووسائط الإعلام تتبيّن هذه المشكلة بصورة متزايدة وتعمل على توعية الرأي العام بها .

٣٥ - ويستفيد المسنون من الخدمات الصحية ومراكز التاهيل والاسعار الخاصة في مختلف القطاعات . إن تركيا تشيد بالاهداف العالمية المقترحة على سبيل الاولوية للفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠١ على أساس خطة العمل الدولية للشيخوخة ، الواردة في تقرير الامين العام A/46/361 . وهي تشعر بالارتياح للاحتفال في ١ تشرين الاول/اكتوبر باليوم الدولي الاول للمسنين .

٣٦ - واستطرد قائلا إن المجتمع التركي يتبين منذ فترة ليست بالقصيرة مشاكل المعوقين وكما جاء في الفقرتين ٥١ و ٦٤ من تقرير الامين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الامم المتحدة للمعوقين فإن تركيا تعمل على تطوير الخدمات الطبية وإنشاء مراكز تاهيل ومؤسسات للمعوقين . وهي ترمي إلى إدماجهم في الحياة الطبيعية والحد من تبعيتهم للمعونة الاجتماعية . وعلى الرغم من أن تكافؤ الفرص لصالحهم ليس سهل التحقيق فإن التشريع التركي يُشجع ، بل ويلزم المشاريع والشركات على استخدام المعوقين . إن وزارة العمل والتأمين الاجتماعي تضم وحدة خاصة لتوظيف المعوقين . وتتم عند الحاجة استشارة المجلس الوطني للمعوقين وهو

(السيد بوركوأغلو ، تركيا)

يضطلع بدور المنسق . وقد اشتركت تركيا مع ٤٧ دولة أخرى في الاجتماع الأول للفريق العامل الخاص للخبراء الحكوميين الذي أنشأته لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والثلاثين وهو مكلف بوضع قواعد نموذجية لتكافؤ الفرص لصالح المعوقين (فيينا ٢ - ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١) . وهذه القواعد النموذجية الجديدة ، سوف تعطي الحكومات أداة تيسر تنفيذ برنامج العمل العالمي وغيره من الصكوك ذات البعد الدولي . وتركيا تشيد بهذه التجربة .

٢٧ - وأشار ممثل تركيا إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب (A/46/414) ، فذكّر بأن تركيا من بين البلدان الـ ٣٣ التي قدمت معلومات في هذا الصدد .

٢٨ - وقال إن وفده يشعر بالارتياح للنتائج التي أحرزتها الدورة الثانية والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية وروح التعاون وتوافق الآراء التي سادت في مداولاتها وترشيد طرائق عملها .

٢٩ - وأشار إلى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/46/1) فقال إنه يؤكد مرة أخرى رغبة الأمم المتحدة في أن تكفل رفاهية الفرد . وقال إنه يوافق تماما على فكرة عقد مؤتمر قمة عالمي يعنى بالتنمية الاجتماعية .

٣٠ - الآنسة الحمامي (اليمن) : أكدت أهمية تقرير الأمين العام (A/46/360) والتوصيات الواردة به نظرا لأهمية الشباب في المجتمع والتدابير المتخذة لصالحهم على المستوى الوطني ، والإقليمي والدولي في سياق المناخ العالمي الجديد . والواقع ان مشروع برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ يقدم توصيات مفيده في مجالات مثل الصحة وسوء التغذية ومكافحة الأمراض ، ويتعلق أيضا بالفئات الأخرى في المجتمع وبخاصة في البلدان النامية .

٣١ - وقالت إن بلدها يتبين الطاقة التي يمثلها الشباب بالنسبة للتنمية ويكفل لهم مشاركة عريضة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد . وبالمقابل يسهم هؤلاء الشباب بفعالية في التنمية العامة .

(الانسة الحمامي ، اليمن)

٣٣ - ومضت قائلة إن اليمن ترى أن الثروة الحقيقية لاية دولة تكمن في الاستفادة من مواردها البشرية لان الإنسان يجب أن يكون مستفيدا من التنمية وعاملا عليها في آن واحد . ولذلك فإن اليمن ، قد اعتمدت على الرغم من مواردها المحدودة ، البرامج والتدابير اللازمة للسماح للاسر بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع اليمني الموحد . وبالتالي فإن اليمن تشارك في الاعمال التحضيرية للسنة الدولية للاسرة التي سوف يحتفل بها عام ١٩٩٤ .

٣٣ - وقالت إن أنشطة المجتمع اليمني تحددها المبادئ الاساسية للشريعة وبخاصة التعاطف والكرم والتسامح ، ومن ثم فإن الاسرة ترى نفسها مسؤولة بالفعل عن المسنين . وفضلا عن ذلك ، وإعرابا منها عن وفائها لهذه الفئة من السكان التي لم تال جهدا إزاء المجتمع والشباب ، فإن الدولة توليها أهمية خاصة وكذلك منحة شهرية . وهي تؤيد بالطبع جميع الجهود الدولية لصالح هؤلاء الاشخاص سواء لاسباب إنسانية أو لصالح التنمية .

٣٤ - إن اليمن تولي اهتماما خاصا للمعوقين الذين يشيرون مشكلة إنسانية مشتركة بين جميع المجتمعات وبخاصة في البلدان النامية ، حيث يمثلون نسبة مرتفعة من السكان وطاقة مفيدة يتعين عدم إغفالها . ولذلك فإن اليمن تعمل على إدماجهم في المجتمع .

٣٥ - واستطردت تقول إن الاهتمام الذي توليه الدولة للشباب والمسنين والمعوقين لا يجب أن يقتصر على الإطار الوطني . إن اليمن ترى وجوب الاهتمام بحالة هذه الفئات في العالم بأسره . إن العديد من تقارير البعثات تشير إلى الالام التي تعاني منها هذه الفئات في بعض المناطق . وهذه هي الحالة بخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع العراقي ، التي يرجى أن تستفيد من عمليات الإغاثة الإنسانية والغذائية اللازمة .

٣٦ - إن اليمن تاسف للحالة المفروضة على هذه الفئات الفقيرة في فلسطين وفي الاراضي المحتلة وكذلك في جنوب افريقيا من جراء السياسات اللاإنسانية للسلطات في إسرائيل وجنوب افريقيا .

٣٧ - ووجهت ممثلة اليمن نداء جديدا لجميع الوفود للعمل على بلوغ أهداف اللجنة وتوحيد جهودها لكفالة رفاهية الفرد .

٣٨ - السيدة ليسديني (أوروغواي) : قالت إنها تشعر بالقلق البالغ لما جاء في التقرير المرحلي للامين العام عن الحالة الاجتماعية في العالم (A/46/56 - E/1991/6) الذي أشار فيه إلى تفاقم الفقر في افريقيا وامريكا اللاتينية . وهذا القلق يفسر تأييد أوروغواي لفكرة تنظيم مؤتمر قمة يعني بالتنمية الاجتماعية .

٣٩ - ويلاحظ في نهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين أن الرأي العام يتبين بشكل أفضل مشاكل المعوقين ، كما يلاحظ أيضا وضع صكوك قانونية تضمن لهؤلاء الاشخاص تكافؤ الفرص . ولكننا ما زلنا بعيدين عن بلوغ جميع الاهداف التي حددت في بداية العقد . لقد انشأت أوروغواي من جانبها نظاما لحماية المعوقين الذين يستفيدون بالتالي من الخدمات على الصعيد الطبي والتعليمي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والمهني . إن هذا التشريع الذي وضع يرمي إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي الذي اعتمد في عام ١٩٨٢ . والسماح لجميع المعوقين بالمشاركة التامة في حياة المجتمع . كما شكلت أيضا لجنة وطنية تضم الهيئات الحكومية وممثلي رابطات المعوقين . وفضلا عن ذلك نظمت حلقات دراسية مختلفة على المستوى الوطني ، ويصدر في أوروغواي منشور عن المجلس الإقليمي الامريكي الجنوبي للمنظمة العالمية للمعوقين ، يوزع مجانا على الاشخاص والمنظمات المعنية . وفي كانون الاول/ديسمبر سوف يحتفل بيوم المعوقين ، وتجمع التبرعات بهذه المناسبة من أجل رابطات المعوقين .

٤٠ - إن النسبة المتزايدة للمسنين بين سكان العالم تجعل من الضروري إدماجهم في عملية التنمية ويجب لذلك ان تيسر للمسنين حياة مستقلة ومفيدة . وتوجد في أوروغواي لجنة مشتركة بين الوزارات مكلفة بوضع وتنفيذ سياسات لصالح المسنين تتفق وخطة العمل الدولية للشيخوخة . وفضلا عن ذلك تجرى الآن دراسة مشروع مدونة لحماية المسنين . وسيكون اليوم الدولي للمسنين بمثابة فرصة لاسترعاء الانتباه إلى مشاكل هذه الفئة .

٤١ - وفي الطرف الآخر من الهرم السكاني يعاني الشباب من مشاكل مختلفة وإن كانت أيضا بالغة الاهمية . إن أوروغواي تؤيد الاقتراحات المتعلقة بوضع مشروع برنامج عمل عالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (A/46/360) . ويجب ان يتضمن هذا البرنامج موضوعات مثل الهجرة وإساءة استعمال المخدرات والمشروبات الروحية ، والايدز والوصول إلى التعليم وإمكانيات العمل المتنوعة .

(السيدة ليسديني ، أوروغواي)

٤٢ - إن أوروغواي تقوم حاليا بعملية استطلاع رأي بمساعدة صندوق الامم المتحدة للسكان بغية اعتماد التدابير والسياسات اللازمة لتلبية احتياجات الشباب وتشجيع إدماجهم في المجتمع . إن حالة الشباب تتطلب تدابير محددة . ومن المعروف مثلا أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أوروغواي تدفع بكثير من شباب البلد إلى الهجرة .

٤٣ - لقد رأت حكومة أوروغواي نفسها مضطرة إلى تنفيذ خطة للتكيف الاقتصادي والميزني ، سوف تؤدي من غير شك إلى تفاقم حالة بعض قطاعات المجتمع في مجال الصحة والعمل والمسكن . إن هذه الصعاب يجب ان تتسم بطابع مؤقت . وقد أنشأت أوروغواي للتغلب عليها صندوق طوارئ اجتماعي يهدف إلى إدارة الموارد المخصصة للبرامج والمشاريع ذات البعد الاجتماعي .

٤٤ - السيد جاجير (النمسا) : لاحظ ان المشاكل الاجتماعية التي تواجهها الانسانية ما فتئت تتزايد . إذ هناك ألف ومائة مليون نسمة أي اكثر من خمس سكان العالم يعيشون في حالة يرثى لها من الفقر . ومن جهة أخرى فإن البلدان الصناعية وان كانت تواجه مشاكل مادية أقل ، فانها تعاني من أمراض اجتماعية عنيفة . وأضاف ان هذه المسائل الاجتماعية المعقدة تستلزم إتخاذ اجراء عالمي فعال متعدد التخصصات ، وللامم المتحدة في هذا المجال دور هام ينبغي أن تضطلع به ولا سيما عن طريق مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لمكتب الامم المتحدة في فيينا الذي يضم جميع الانشطة الاجتماعية لمنظومة الامم المتحدة .

٤٥ - وقال ان الوفد النمساوي يأسف في هذا الصدد لان بعض الدوائر ذات النشاط الاجتماعي التابعة للامم المتحدة لم تندمج بعد في المركز وأعرب عن أمله بأن توافق الجمعية العامة على اقتراح الامين العام نقل الوظائف الاجتماعية التي لا تزال منوطة بدوائر أخرى الى مكتب الامم المتحدة في فيينا مع تعزيز المكتب فيما بعد على نحو ما جاء في القرار ٣٤٨/٤٣ .

٤٦ - ومضى قائلا ان النمسا تولي تقليديا أهمية كبيرة للتطور الاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي على السواء ، وهي تتابع بناء على ذلك باهتمام بالغ أنشطة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، الذي بما لديه من موظفين وموارد محدودة ، وضع أو أعد اتفاقيات وصكوكا معترفا بها دوليا وتؤثر عمليا على حياة كل فرد . ومثال ذلك بوجه خاص اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

(السيدة جاجير ، النمسا)

ضد المرأة لعام ١٩٧٩ ، ومبادئ الامم المتحدة للمسنين التي اعتمدتها لجنة التنمية الاجتماعية عام ١٩٩١ أو القواعد الموحدة التي هي في طور الإعداد بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين .

٤٧ - وقال ان مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية يسعى بفعالية لوضع برنامج عمل الامم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية عن طريق إعادة تنظيم دائرة منع الجريمة والعدالة الجنائية . ويهتم المكتب كذلك بالانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة للاحتفال بالسنة الدولية للاسرة في ١٩٩٤ . وان كان يتعين تأمين الموارد اللازمة للمكتب بغية إتاحة الفرصة له لانجاز مهمته .

٤٨ - وتابع قائلا ان المركز قد ركز أنشطته بوجه خاص على المعوقين . ففي الدورة الثانية والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية ، قدمت النمسا مشروع قرار بإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية ويكلف بوضع القواعد الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين . وبناء على اعتماد هذا المشروع ، اجتمع الفريق العامل في الفترة من ٣ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ للاضطلاع بأعماله . وقد دفعت الحكومة النمساوية مساهمة في اطار الموارد الخارجية عن الميزانية لهذا الفريق العامل علاوة على مساهمتها العادية في صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمعوقين .

٤٩ - وفيما يتعلق بالشباب ، واصلت الحكومة النمساوية في عام ١٩٩٠ تمويل برنامج العمالة "أمل ١٩٨٧" الذي يمثل عشرات المشاريع من الوظائف المبتكرة . وفي ١٩٩١ ، أتاحت عشرة مشاريع جديدة استحداث ٢٥٠ وظيفة للشباب من سبعة بلدان . ومنذ البدء بتنفيذ البرنامج في ١٩٨٩ ، كان هناك ٢٨ مشروعا تمثل مبلغا إجماليا مقداره ٦٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا من دولارات الولايات المتحدة مولت في ١٦ بلدا (كولومبيا ، وبنغلايش ، ونيبال ، والفلبين ، وايرلندا ، وكينيا ، والبرازيل ، واندونيسيا ، والهند ، واوروغواي ، وبلغاريا ، وهنغاريا ، وغانا ، وشيلي ، وتشيكوسلوفاكيا ، والنمسا) . وقد تم إنشاء ٥٠٠ وظيفة على هذا الاساس بصورة مباشرة ووظائف اخرى كثيرة بصورة غير مباشرة .

٥٠ - وفي ١ آذار/مارس ١٩٩١ ، وقعت الامم المتحدة وحكومة النمسا مذكرة باتفاق تقوم الامم المتحدة بموجبها عن طريق مكتب الامم المتحدة في فيينا ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، والنمسا عن طريق رابطة "أمل ٨٧" ، بالتعاون على النهوض بمشاركة الشباب في أنشطة مولدة للدخل في إطار مشاريع لتوظيف الشباب وبرامج

(السيدة جاجير ، النمسا)

مؤقتة مناسبة للتدريب والتعليم . وقال ان وفده الذي يتبين الطابع المحدود لجهد بلده في مواجهة حجم وخطورة هذه المشكلة العالمية ، يؤكد ترحيبه بأية مساهمة مالية أو غيرها من قبل أية دولة عضو أو منظمة غير حكومية .

٥١ - وذكر ممثل النمسا بأنه قد تم ، تنفيذا للقرار ١٠٦/٤٥ ، الاحتفال باليوم الدولي للمسنين في مكتب الامم المتحدة في فيينا في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وبهذه المناسبة ، أشارت المديرة العامة الى ان شيخوخة السكان تشكل ثورة ذات أثر على كل فرد وعلى كل مؤسسة في العالم وسوف تترتب عليها نتائج تعادل في قوتها اي تحول اقتصادي واجتماعي طرأ في الماضي .

٥٢ - وقال ان النمسا تمثل أحد البلدان التي تضم أكبر عدد من المسنين . اذ ان اكثر من ٢٠ في المائة من سكانها قد جاوز عمرهم ٦٠ سنة وستصل هذه النسبة المئوية الى قرابة ٣٤ في المائة من الآن وحتى عام ٢٠٣٠ . وفي عام ٢٠٢٥ ، سيكون في العالم ١,٢ مليار من المسنين يعيش ٧٠ في المائة منهم في البلدان النامية . ولذلك فإنه يتعين بذل المزيد من الجهود لمواجهة هذه الحالة . وينبغي على سبيل المثال استحداث أنظمة للتقاعد ، أو ملاءمة الموجود منها بالفعل ، والبدء باصلاحات هيكلية تكفل لهؤلاء المسنين مستوى معيشة مرض . ومن هذا المنطلق وضعت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والثلاثين مبادئ الامم المتحدة للمسنين في اطار خطة العمل الدولية للشيخوخة .

٥٣ - وتكلم ممثل النمسا بعد ذلك عن مسألة الأسرة التي تضطلع بدور رئيسي بالنسبة للمسنين وقال انها لا تقيم الرابطة الاجتماعية بين الشباب والمسنين فحسب وانما ايضا مع المعوقين . وأضاف قائلا ان السنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) تتيح فرصة فريدة للنظر في مشاكل الأسرة على مختلف المستويات ، ووضع مختلف المفاهيم المتعلقة بالأسرة في الحسبان وفقا للنظم الاجتماعية - السياسية والثقافية ، وتحديد حقوق الفرد على سبيل الحصر تجاه الأسرة وفي داخلها . وكانت النمسا أولى البلدان التي غذت صندوق التبرعات للتحضير للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها . ومن شأن هذا التبرع ان يسهم في إنشاء قاعدة بيانات عن الأسرة في مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية . وإضافة لذلك ، تولى مكتب مكافآت العمال النمساويين تمويل إصدار ٥٠٠ ٧ نسخة من كتيب نشرته الامم المتحدة من أجل ترويج مبادئ وأهداف السنة المعنونة "١٩٩٤ ، السنة الدولية للأسرة - بناء ديمقراطية مصغرة في قلب المجتمع" .

(السيدة جاجير ، النمسا)

٥٤ - وقال انه نظرا لان تحسين الظروف الاجتماعية في العالم بأسره لا يمكن فصمه عن تنمية القطاعات الاخرى لحياة الانسان مثل البيئة ، والاقتصاد ، والصحة ، والعمالة والامن الدولي في حدود معينة ، فإن أي إجراء في هذا الميدان يتطلب جهدا جماعيا على الصعيد الدولي ولا يوجد محفل أفضل من الامم المتحدة لتوفير هذا الاطار . ولذلك فان الحكومة النمساوية توافق على الاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر قمة عالمي يعنى بالتنمية الاجتماعية .

٥٥ - السيدة ديكس (هولندا) : تكلمت عن السياسات والبرامج المضطلع بها بمشاركة الشباب فقالت انهم هم الذين سيواجهون النتائج الطويلة الاجل للسياسات البيئية غير الحكيمة ومن ثم فانهم يشعرون بالقلق ازاء تدهور البيئة التي يصعب تجاهل آثارها (ومثال ذلك الاحتباس الحراري وتدهور طبقة الاوزون وعملية التحات المتزايده) وأضافت ان الشباب على استعداد للمساهمة بنشاط في البحث عن حلول دائمة.

٥٦ - وقالت استنادا الى تقرير برانت تلاند المعنون "مستقبلنا المشترك" الذي يتضمن بشأن السياسة الواجب اتباعها لايجاد تنمية قابلة للادامة ، توصيات ، لا تبدي العديد من البلدان مع الاسف استعدادا للاخذ بها ، وإن الحكومة الهولندية قد بدأت في تنفيذ خطة وطنية للسياسة البيئية . تنص حرصا منها على كفالة مستقبل أفضل ، على تقديم تضحيات مالية ، ونسرد منها على سبيل المثال تخفيض انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون من ٣ الى ٥ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ ، وان كانت هذه النسبة ماتزال بعيدة جدا عن تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة المقترح في تقرير برانت تلاند .

٥٧ - واعربت ممثلة هولندا عن أملها في أن يؤدي مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سينعقد في البرازيل عام ١٩٩٢ الى توقيع اتفاقيات بشأن المناخ ، والتنوع الاحيائي وربما الغابات أيضا . وقالت ان من المهم في رأيها الى أقصى درجة ، ان يتم تنظيم هذا المؤتمر بالاشتراك مع منظمات غير حكومية نشطة في مختلف الميادين ومع منظمات للشباب .

٥٨ - واستطردت قائلة ان مشكلة البيئة لا يمكن عزلها عن مشكلة النمو السكاني . فقد أخطر صندوق الامم المتحدة للسكان العالم مؤخرا ان نمو السكان ، اذا بقي على وتيرته الراهنة ، سيعرض النظام البيئي للخطر . ومن المسلم به ان النمو السكاني قد توقف عن الزيادة السريعة ، ولكن عدد السكان بالارقام المطلقة مازال يزيد حوالي ٩٠ مليون نسمة سنويا اكثر من ٩٠ في المائة منها في البلدان النامية . وقد وضعت في

(السيدة ديكس ، هولندا)

البلدان النامية برامج للحد من الانجاب لوقف هذا النمو الديمغرافي غير المحدود . بيد أن هذا الاجراء سيظل غير كاف مالم يوجد سياق اجتماعي ـ اقتصادي جديد (مكافحة تشغيل الاطفال ، نظام ضمان اجتماعي ، تحسين الرعاية الصحية وبرامج التغذية) .

٥٩ - وقد أعلنت الوزارة الهولندية للتعاون من أجل التنمية بحق ان التنمية البشرية ستكون جوهرية في السنوات المقبلة وينبغي أن ترتكز على الرعاية الصحية والتعليم مع الاهتمام بوجه خاص بمركز المرأة . وتجدر الاشارة الى أن البلدان الغنية ، التي لا تمثل سوى ٥ في المائة من النمو السكاني في العالم ، تلوث البيئة أكثر بكثير من البلدان النامية التي يزداد فيها نمو السكان . ويجب على البلدان التي ركزت جهودها حتى الان على البقاء والتقدم ان تتبين أثار هذا التطور الضار على البيئة وتعمل مجتمعة على كفالة تنمية قابلة للادامة .

٦٠ - وفي إطار محفل الشباب الذي عقد في فيينا في أيار/مايو ١٩٩١ بتنظيم من مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، درست مسألة الاتصالات بين منظومة الامم المتحدة ومنظمات الشباب ، وأوصي بأن تعقد الامم المتحدة محفلا سنويا للشباب لتعزيز مشاركة هذه المنظمات في أعمال هيئات الامم المتحدة . وترجو منظمات الشباب الهولندية ان تدرس الامم المتحدة هذه التوصية من زاوية مؤاتية . كما ان اعتزام الامم المتحدة ان تبدأ عام ١٩٩٥ برنامج عمل دولي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها يبرهن على زيادة الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالشباب . ان الشباب يهتم بمجموعة من المسائل (المخدرات ، والصحة ، متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز) ، التعليم ، البطالة ، المسكن) . ومن المهم اشراك شباب البلدان النامية في هذه البرامج وصياغة برامج متميزة على الصعيدين الوطني والاقليمي . وينبغي كذلك ان يشترك الشباب ومنظمات الشباب غير الحكومية في وضع برنامج عمل اذ ان بمقدورهم تقديم مساهمة مفيدة عن طريق تنظيم تعاون ومبادلات بين شباب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٦١ - وفي هولندا ، يشترك الشباب الهولندي فعلا في أنشطة تسعى الى إيجاد حلول لبعض مشاكل البيئة وقد شرعوا مؤخرا بحملة في البلد لإذكاء الوعي لدى الهيئات العامة ودوائر الأعمال التجارية بالآثار الايجابية أو الضارة الناجمة عن أنشطتهم المتصلة بالانتاج والاستهلاك ، على البيئة . وهناك مبادرة أخرى للشباب الهولندي تتمثل في إنشاء جامعة للبيئة تتيح الفرصة للشباب الهولندي ، ولشبان بلدان أخرى على السواء ، للتخصص في شتى مجالات هذه المسألة .

(السيدة ديكس ، هولندا)

٦٢ - وبوسع الشباب الاشتراك على نحو أكبر في دراسة المسائل التي تعنى بها الامم المتحدة اذا ما عملت الدول الاعضاء على اشراك ممثلين عن الشباب في وفودها .

٦٣ - السيد كاليهوج (الدانمرك) : تحدث بصفته رئيس اللجنة الدولية التي أنشأتها المنظمة الدانمركية للمعوقين ورئيس مجلس شمال أوروبا لمنظمات المعوقين ، فقال إنه قد حان الوقت لتقييم نتائج برنامج العمل العالمي للمعوقين والسعي لتنفيذه على أكمل وجه عن طريق وضع استراتيجيات جديدة لادماج المعوقين بصورة أفضل وزيادة مساهمتهم في الحياة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص لهم .

٦٤ - وقال إن فريق الخبراء الحكوميين العامل المخصص المفتوح العضوية ، الذي شرع في بداية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في وضع قواعد موحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين ، ستكون مهمته بالغة التعقيد ، وبلدان شمال أوروبا ، إذ تتمنى له النجاح التام في أعماله ، تأمل في أن يحرص على وضع وثيقة عملية موجهة نحو العمل على حل المشاكل العديدة التي يواجهها المعوقون (الوصول ، الاتصال ، التعليم ، العمالة ، التمتع بحقوق الانسان ، حملة التوعية أو التدريب ، تعزيز منظمات المعوقين) .

٦٥ - وقال إن بلدان شمال أوروبا لديها خبرة معينة فيما يتعلق بالمعوقين (ترى أنها قد تفيد بعض البلدان الاخرى) وقد ركزت سياساتها على ثلاثة مبادئ أساسية : مسؤولية القطاعات والتضامن والتعويض . ومضى قائلا إن كل حق نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان يعتبر ذا أهمية حاسمة بالنسبة للمعوقين ، أي أن بإمكاننا الى حد ما القول بأن العمل من أجل تكافؤ الفرص بالنسبة للمعوقين انما هو دفاع عن حقوقهم بمقتضى الاعلان العالمي . ويرى المعوقون ، أن الاسلوب الذي يسلكه مجتمع ما لإدماجهم في بنيته مع أخذ مشاكلهم في الاعتبار ، هو الذي يحدد مستوى تنميته . وإن هذه المشاكل ليست مسألة سياسة اجتماعية فحسب وإنما يتعين أيضا مراعاتها من قبل الادارة والخدمات العامة نظرا لأن رفض منح هذه المساواة للمعوقين يعد انتهاكا لحقوقهم بوصفهم أعضاء في المجتمع يتمتعون بالحرية والمساواة . أي أن مسألة إيجاد حلول لمشاكل هذه الفئة الاجتماعية ليست من اختصاص الافراد والمنظمات الطوعية ، بل من واجب الحكومات سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد المحلي . وفي بلدان شمال أوروبا ، تقوم السياسة التي تنتهج إزاء المعوقين على مبدأ التضامن الذي يعرب عنه عن طريق الضرائب التي تتيح للحكومة فرصة الازالة التدريجية للعقبات التي تحول دون إدماج المعوقين في المجتمع . أما المبدأ الثاني الذي تستند اليه سياسة بلدان شمال أوروبا بالنسبة للمعوقين فهو التعويض الذي يحق للمعوقين الحصول عليه أيا كانت

(السيد كاليهوج ، الدانمرك)

دخولهم الشخصية أو ممتلكاتهم أو رؤوس أموالهم ، والذي يأخذ شكل المعونات التقنية ، أو الحصول على مساعدة من قبل البلدية لشراء سيارة أو لملاءمة السكن ، أو الحصول على مساعدات منزلية وتسهيلات للنقل وكذلك على أدوات وآلات خاصة . ورغم أن مبدأ التعويض مقبول عموما ، إلا أنه لم يصبح بعد حقيقة واقعة في جميع أنحاء البلدان الشمالية . وإن تعين مع ذلك أخذه في الاعتبار في كل مرة تصاغ فيها سياسات أو برامج جديدة وليس بإمكان أي معوق ، بدون هذا التعويض أن يصبح في الواقع طرفا في القوى العاملة ولذلك فإن بلدان الشمال تنظر الى هذا التعويض بوصفه استثمارا يخدم قدرات المعوقين . كما أن المعوق كثيرا يعتمد هو نفسه على مدى تكيفه مع الوسط الخارجي وهو ما يجعل العاهة ذاتها تصبح مفهوما نسبيا .

٦٦ - وينبغي تمكين المعوقين من الاشتراك في صنع القرارات ، وقد لاحظ الوفد الدانمركي مع الارتياح في هذا الصدد أن العديد من الوفود في الامم المتحدة قد ضمت السنوات الاخيرة معوقين بين أعضائها ، وهذا مثال يتعين أن تقتدي به جميع الدول الاعضاء .

٦٧ - وبمبادرة من مجلس شمال أوروبا لمنظمات المعوقين ، نظمت هيئات شمال أوروبا المعنية بالتنمية حلقة دراسية في فنلندا ، في آذار/مارس ١٩٩١ ، عن المعوقين والتعاون من أجل التنمية . وقد حققت جميع بلدان شمال أوروبا الهدف المحدد الذي ينص على أن تخصص البلدان الصناعية ٠,٧ في المائة على الاقل من الناتج المحلي الاجمالي للتعاون مع البلدان النامية . وقال إن الدانمرك سوف تكرس للبرنامج الانمائي في عام ١٩٩٢ ، ١ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي . واعتمدت الحلقة الدراسية المعقودة في فنلندا قرارا ركز بوجه خاص على ضرورة مراعاة المشاكل الخاصة بالمعوقين في برامج التعاون من أجل التنمية ، وضمان تكافؤ الفرص لهؤلاء المعوقين وزيادة مشاركة رابطاتهم في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج الموضوعة لصالحهم ، وإعطاء معوقي البلدان النامية إمكانية المشاركة بصورة أكبر في اتخاذ القرارات في إطار برامج التعاون من أجل التنمية .

٦٨ - السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا) : قال إن بلده يتابع باهتمام أعمال فريق الخبراء الحكوميين العامل المخصص المفتوح العضوية المكلف بوضع قواعد موحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين ، والذي سينظر في استنتاجاته خلال الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة .

(السيد سلابي ، تشيكوسلوفاكيا)

٦٩ - وتابع قائلا إن النظام الاجتماعي المعمول به في تشيكوسلوفاكيا كان يقوم على احتياجات الاقتصاد المخطط مما أوجد صعوبة في التحول الى الاقتصاد السوقي ولاسيما بالنسبة للمعوقين . ولكن الحكومة حددت نسبة ٥ في المائة من المعوقين يتعين استخدامهم في كل مشروع يضم أكثر من ٢٠ شخصا . وأنشأت كذلك لجنة حكومية للمعوقين ، وهي جهاز تنسيق ذو طابع استشاري مكلف بتحسين الظروف المعيشية للمعوقين .

٧٠ - وهناك مهمة أخرى تتطلبها الفترة الانتقالية الحالية وهي كفالة ظروف معيشية جيدة للأسر ، وهذا يفسر تأييد تشيكوسلوفاكيا لإعلان عام ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة . وسوف تهدف الأنشطة في تشيكوسلوفاكيا خلال التحضير لهذه السنة الى تلبية الاحتياجات الخاصة بالأسرة (تعديل نظام المنح الأسرية وضمان الحد المعيشي الأدنى لكل أسرة) .

٧١ - وينبغي أيضا خلال الفترة المقبلة العمل على احترام حقوق الطفل استنادا لأحكام اتفاقية حقوق الطفل . وقد نظمت تشيكوسلوفاكيا مؤتمرا دوليا عن تعاون الآباء والدولة لمنع العنف الممارس ضد الأطفال ، ويتم انجاز هذا العمل الاجتماعي المتعدد الجوانب بتعاون واسع النطاق مع منظمات غير حكومية وأفراد ومنظمات دينية .

٧٢ - واستطرد قائلا إن إعداد برنامج عمل عالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها عنصر أساسي للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب ، وينبغي أن يسترشد بالخبرة المكتسبة في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواصلة التخطيط وأنشطة المتابعة المناسبة في ميدان الشباب . وقد أتاحت هذه المبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني في حالات عديدة إعداد وتنفيذ مجموعة استراتيجيات لمواجهة مشاكل الشباب .

٧٣ - بيد أن هذه المبادئ التوجيهية لا تنفذ بسرعة كافية ، وترى تشيكوسلوفاكيا في هذا الصدد أن بالامكان الاسترشاد بالخبرة المكتسبة من مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل . ولابد من التركيز بادئ ذي بدء على أكثر مشاكل الشباب أهمية (البطالة ، والتعليم ، والبيئة ، والأمراض ومنها متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وإدمان المخدرات) . ولا ينبغي إغفال أن الهدف الأساسي هو إدماج الشباب في المجتمع إدماجا كاملا . وقد تكون الاستنتاجات والتوصيات التي تمخضت عنها الندوة المعقودة في طوكيو في تموز/يوليه ١٩٩٠ مجدية في هذا لصدد . ومضى قائلا إن تشيكوسلوفاكيا قد أسهمت في تطوير الحوار الدولي بشأن مشاكل الشباب عن طريق تنظيم اجتماع البرلمان الأوروبي للشباب في براغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ تحت رعاية مجلس أوروبا والذي اشترك فيه ٣٥٠ طالبا من المدارس الثانوية قدموا من ٣١ بلدا أوروبيا .

(السيد سلابي ، تشيكوسلوفاكيا)

٧٤ - وتود تشيكوسلوفاكيا المساهمة في تطوير التعاون الدولي في ميدان المشاورات الاقليمية بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الموجهة للتنمية وترى أنه ينبغي نظرا للتحولات التي تشهدها أوروبا ، عقد مؤتمر وزاري أوروبي يعنى بسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية . وقال إن بلده يدرس فضلا عن ذلك تنظيم اجتماع لوزراء الشؤون الاجتماعية الأوروبيين في خريف عام ١٩٩٢ في براتيسلافا ويجري في الوقت الحالي مشاورات حول هذه المسألة .

٧٥ - وقال إن الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخرا في استكهولم حول إصلاح الانشطة الاجتماعية والاقتصادية للامم المتحدة قد بينت أن المنظمة لم تحقق النتائج المرتقبة في هذه الميادين . ويرى الوفد التشيكوسلوفاكي أن هناك افتقارا للتنسيق بين أعمال اللجنتين الثانية والثالثة من جهة ، وبين أعمال هاتين اللجنتين وأعمال الجمعية العامة والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من الجهة الاخرى ، وبين هذه الاعمال مجتمعة وأعمال الوكالات المتخصصة ، كما يرى وفده أن هناك تداخلا في الانشطة . ولذا يتعين مضاعفة الجهود لمعالجة هذه الحالة لاسيما وأن الحالة الدولية والوضع الحالي للامم المتحدة يساعدان على ذلك .

٧٦ - السيد زانغ (الصين) : قال إن تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية أمر ضروري لإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في جميع البلدان وبخاصة البلدان النامية . بيد أننا نأسف في الوقت الحالي لتفاقم التناقضات بين الشمال والجنوب وهو ما يدل عليه الفقر الذي يعاني منه ما بين ١,١ و ١,٢ بليون نسمة منهم ٧٠٠ مليون في آسيا وحدها .

٧٧ - ويتضح من التقرير المرحلي الذي قدمه الامين العام عن الحالة الاجتماعية في العالم (A/46/56-E/1991/6) أنه اذا كان عدد من البلدان النامية يعاني من الفقر والجوع والضغط الديموغرافي وتفاقم الظروف الاجتماعية وعبء الدين فإن جميع بلدان العالم تعاني من مشاكل مثل إساءة استعمال المخدرات والإجرام والعنف وتدهور البيئة وكلها تشكل تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين بل لبقاء الإنسانية ذاته . إن وفد الصين يرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يدرس مسألة التنمية الاجتماعية من حيث ضرورة حماية السلم وتشجيع تقدم البشرية . ولن يسعنا تحقيق ذلك الا عندما ننشئ نظاما جديدا سياسيا واقتصاديا دوليا عادلا يسمح بخاصة بالحد من الفروق بين الاغنياء والفقراء ومن الفجوة التي تفصل بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب . وفي هذا الصدد فإن الامم المتحدة لا ينبغي عليها قصر نشاطها على تسوية المنازعات السياسية عن طريق

(السيد زانغ ، الصين)

مجلس الامن فحسب وإنما يتعين عليها أيضا أن تعمل بطريقة أكثر واقعية لتحسين ظروف معيشة السكان وبخاصة في البلدان النامية وأن توجه لهذا الغرض المزيد من الموارد البشرية والمالية الى مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لمكتب الامم المتحدة في فيينا .

٧٨ - وفيما يتعلق ببرنامج العمل العالمي للمعوقين فإن عقد الامم المتحدة للمعوقين الذي سوف يختتم في عام ١٩٩٢ قد سجل تقدما لا جدال فيه وبخاصة فيما يتعلق بتوعية السكان باهتمامات المعوقين وبالتشريع الخاص بحماية حقوقهم ومصالحهم . ومن المعروف أن الصين قد أولت دائما اهتماما كبيرا لرفاهية المعوقين وتعاونت بنشاط مع المجتمع الدولي في هذا المجال . وهي تشيد باعتماد لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والثلاثين قرارا تبناه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الاولى لعام ١٩٩١ بشأن إنشاء أو تعزيز لجان للتنسيق الوطني تعنى بالمعوقين (القرار ٨/١٩٩١) . أما الصين فقد أنشأت على مستوى الحكومة المركزية والادارة المحلية اتحادات للمعوقين تأخذ في اعتبارها الواقع الصيني وتكلف بتطبيق برنامج العمل الذي وضعته الصين لمدة خمس سنوات لصالح المعوقين .

٧٩ - ومضى قائلا إن الاحصاءات تدل على أن سكان العالم يصابون بالشيخوخة بمعدل يدعو الى الدهشة . وفضلا عن ذلك فإن معدل شيخوخة سكان البلدان النامية سيفوق خلال العقود القادمة معدلها في البلدان المتقدمة النمو وهو ما سوف يؤدي الى تفاقم مشاكلهم . ومن المشجع ملاحظة أن المجتمع الدولي وجميع البلدان قد أخذت تولي مزيدا من الاهمية لمشاكل الشيخوخة منذ اعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة عام ١٩٨٢ . وقد احتفلت الامم المتحدة ودولها الاعضاء في ١ تشرين الاول/اكتوبر الماضي للمرة الاولى باليوم الدولي للمسنين . وهي تستعد الآن للاحتفال بالذكرى العاشرة للجمعية العالمية للشيخوخة وبخطة العمل الدولية للشيخوخة . كما تم وضع برنامج جديد لانشطة تتعلق بالشيخوخة لسنة ١٩٩٢ وما بعدها .

٨٠ - وقال إن الصين لديها ٩٧ مليون شخص مسن وسيبلغ هذا الرقم ١٣٠ مليون عام ٢٠٠٠ أي ما يمثل ١١ في المائة من مجموع السكان ، ولذلك فإن الصين سوف تدخل في فئة البلدان التي يشيخ سكانها . وقد تم إنشاء لجان تعنى بالشيخوخة تعمل على جميع المستويات بالإضافة الى رابطات المسنين التي أنشئت في المدن والقرى لضمان الحقوق والمصالح المشروعة للمسنين والاستفادة من قدراتهم وتلبية احتياجاتهم .

(السيد زانغ ، الصين)

٨١ - ومضى قائلا إن البلدان والبشرية جمعاء سوف تحكم مصيرها وفقا للطريقة التي ستحل بها المشكلة المتعلقة بالشباب . ومنذ إعلان عام ١٩٨٥ سنة دولية للشباب بدأت البلدان في تنفيذ أنشطة متنوعة بغية إشراك الشباب فيها وازدهارهم . وفي إطار الأعمال التحضيرية للذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب الذي سوف يحتفل بها عام ١٩٩٥ يجري الآن وضع مشروع برنامج عمل دولي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعدها . ويرى وفد الصين أن هذا البرنامج ينبغي أن يتسم أساسا بالطابع العملي وأن تتفق أهدافه والحالة الراهنة . ويجدر أيضا في نطاق وضع هذا البرنامج الحصول على رأي جميع البلدان .

٨٢ - وقال إن الصين بوصفها بلدا ناميا يضم ١,١ بليون نسمة ، قد أولت أهمية خاصة للتنمية الاجتماعية . إن سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج التي تنتهجها الصين منذ ١٢ سنة قد أعطت زخما جديدا للقطاع الاجتماعي ولتنمية الاقتصاد الوطني . لقد حددت خطط التنمية الاقتصادية أهدافا تتعلق بالتنمية الاقتصادية وبخاصة في مجال إنشاء الوظائف وتوزيع الدخل والتعليم والأمن الاجتماعي والنهوض بالمرأة وبالمسنين وبالمعوقين وبالفئات الخاصة الأخرى . إن تعبئة جميع العوامل الايجابية قد سمح في الصيف الماضي بتقديم المعونة في ظروف ممتازة للمسنين والمعوقين والنساء والأطفال من ضحايا الفيضانات التي عانت منها البلد وهو ما يبرهن إذا كانت هناك حاجة الى ذلك على تفوق النظام الاجتماعي في الصين . وفضلا عن ذلك فإن حكومة الصين ترى أن الادارة السليمة للشؤون الوطنية تشكل في حد ذاتها مساهمة تقدم الى المجتمع الدولي . إن الصين على استعداد لأن تواصل بالتعاون مع البلدان الأخرى استخلاص النتائج من خبرات كل منها بما يؤدي الى النهوض بالتنمية الاجتماعية في العالم أجمع .

٨٣ - السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا) نائب الرئيس يرأس الجلسة .

٨٤ السيد شين (جمهورية كوريا) : قال إن التطور الذي أدى منذ بضع سنوات الى أن تترك النظم ذات الأحزاب الوحيدة المجال لحكومات ديمقراطية معلنا بذلك عودة الكرامة والحرية السياسية للسكان قد انحصر أساسا في الدائرة السياسية . كما أن نتائج السلم التي كان من المنتظر أن تعيد تخصيص للموارد على نطاق واسع لبلوغ أهداف التنمية الاجتماعية لم تتكرس بعد .

(السيد شين ، جمهورية كوريا)

٨٥ - وقال إنه يتعين علينا الاعتراف بأن ٧٥ في المائة من سكان العالم لا يحصلون إلا على ١٥ في المائة من مجموع الدخل . إن دخل بلدان الشمال يفوق ١٨ مرة دخل بلدان الجنوب . وإزاء هذه الحقائق تصعب الموافقة تماما على الرأي القائل بترابط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية . إن هناك من يريد القول بأن المشاكل الاجتماعية يمكن أن تحل فقط عن طريق إعادة توزيع الدخول دون أخذ العوامل الاقتصادية في الاعتبار . ولكننا لن نصل في الواقع الى شئ على الإطلاق إذا ما نظرنا الى التنمية الاجتماعية خارج نطاق النمو الاقتصادي . إننا لا نرى في الواقع كيف يتسنى لنا الاهتمام بالتنمية الاجتماعية إذا كنا نكرس جميع الموارد لتوفير المأكل والمسكن للسكان . ومن ثم فإننا يجب أن ندرس التدابير الواقعية التي سوف تسمح بالقضاء على الفقر أو على الاقل على الفقر المدقع .

٨٦ - ومضى قائلا إن حكومة كوريا قد ركزت جهودها في الستينات على التنمية الاقتصادية واستفادت الى أقصى حد من المساعدة المالية الخارجية . وقد أمكنها بعد القضاء على الفقر المدقع في نهاية الستينات الاهتمام بالتنمية الاجتماعية . ومما لا شك فيه أن المعونة الدولية كانت أساسية لفصم حلقة الفقر المفرغة وبخاصة في المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية .

٨٧ - وهذا لا يعني أنه ينبغي التخلي عن مبدأ الاكتفاء الذاتي بل يتعين على العكس من ذلك الاهتمام به . ولا يمكن في هذا الصدد المبالغة في التأكيد على أهمية تدخل الدولة وبخاصة في البلدان التي لم تشهد بعد نموا في مجتمعها المدني . ونظرا لان الطلب على الموارد يفوق العرض في العديد من القطاعات فإنه يتعين على الدولة أن تنظم توزيع الموارد وادارتها .

٨٨ - وغني عن القول إن عقد الامم المتحدة للمعوقين قد سمح بتحسين حالة هذه الفئة الاجتماعية تحسنا ملحوظا نتيجة خاصة لانشطة التوعية التي اضطلعت بها هيئات الامم المتحدة ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية ، وإن كنا مازلنا بعيدين عن تحقيق الآمال التي علقت على برنامج العمل العالمي . إن الامر يتعلق كما طلبت الجمعية العامة ذلك في قرارها ٩١/٤٥ الانتقال من التوعية الى العمل بالبرامج المتعلقة بالمعوقين وبدعم مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية الذي يضع استراتيجية طويلة الاجل تعنى بمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي .

(السيد شين ، جمهورية كوريا)

٨٩ - إن هذه الاستراتيجية الطويلة الاجل ينبغي أن تتيح الفرصة للنظر في مختلف أنماط النظم الوطنية التي تعكس تباين النظم القانونية والقيم الثقافية وكذلك مراحل التنمية وإجراء دراسة متعمقة للعوامل التي تحسم نجاح أو فشل هذه الانظمة الوطنية . إن جمهورية كوريا قد اعتمدت مؤخرا تشريعا ينص على أن يخصص أصحاب الاعمال ١ في المائة على الاقل من الوظائف للمعوقين .

٩٠ - ومن المؤكد أن الحماية القانونية لا تكفي وحدها ، وإذا ما أردنا حقيقة إيجاد مجتمع يسعد فيه الجميع وجب علينا ألا ننظر الى المعوقين بوصفهم مستفيدين فحسب من العناية الطويلة الاجل وإنما بوصفهم أيضا مشاركين بنشاط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويجب منحهم وسائل الحصول على الكفاءات المهنية كما يجب على أصحاب الاعمال في القطاعين العام والخاص توفير العمل المناسب لهم ولو اقتضى ذلك إعادة تنظيم العمالة أو تغيير المعدات .

٩١ - وفيما يتعلق بالشباب الذين يتوقف مستقبلهم ، وبالتالي مستقبل العالم ، على نوعية الهياكل الاساسية الصحية والاجتماعية التي تاثرت الى حد بعيد من جراء النزاعات المسلحة وسوء التغذية والجنوح وإساءة استعمال المخدرات والامية فإن وفد جمهورية كوريا لديه بعض الاقتراحات التي يود الإعراب عنها فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، الذي ما فتئ في مرحلة الاقتراحات . إن وفد كوريا يرى أولا أن هذا البرنامج لا ينبغي أن يستخدم لازالة الفروق الثقافية بين الشباب من مختلف البلدان . وثانيا ينبغي وضع نظام أولويات للنظر في مختلف المسائل التي تهم الشباب على المستوى الدولي ؛ وهو يرى أيضا منح الاولوية المطلقة لمشاكل جنوح الشباب التي ينبغي التصدي لها عن طريق التاكيد على دور الاسرة والتدريب في الحياة الاجتماعية . كما ينبغي إيلاء أولوية عليا لمسالة الفقر بين شباب المدن والقرى من جراء التصنيع الذي أدى الى تهميش هذا الشباب الذي تعد مشاركته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمرا لا غنى عنه .

٩٢ - ومضى قائلا إن الامين العام قد أشار في تقريره عن التعاون الدولي في مجال الشيخوخة لعام ١٩٩٢ وما بعده (A/46/361) الى عاملين يثيران القلق وهما الافتقار الى الهياكل الاساسية المؤسسية التي في وسعها امتصاص العدد المتزايد للمسنين ومدى قدرة الاسر على مواصلة الاهتمام بافرادها المسنين . إن مسالة المسنين ذات جوانب متعددة تتجاوز مجرد مشكلة المسكن . أولا إن العالم لا يسعه سوى الاستفادة من خبرة وحكمة المسنين في إطار التنمية . كما أن المسنين بحاجة الى الشعور بأن بوسعهم

(السيد شين ، جمهورية كوريا)

تقديم المساعدة لبقية المجتمع وهو عنصر يعادل في أهميته استقلالهم المالي . وينبغي في هذا الصدد النظر المتعمق في أحد الأهداف العالمية الأولية الواردة في التقرير المشار اليه وهو يتعلق بتشكيل هيئة عالمية من المتطوعين من المسنين من أجل التنمية .

٩٣ - السيد إيكي (بنن) : لاحظ أن الأهداف التي حددتها الجمعية العامة منذ ٢٢ سنة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي - وهي القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية ، والتوزيع العادل للدخل الوطني والقضاء على الأمية وحق الجميع في التعليم والعمل والصحة والمسكن - مازالت أبعد ما تكون عن التحقيق . والواقع أن عدد أقل البلدان نموا قد تضاعف منذ عام ١٩٧١ وأكثر من ٧٠ في المائة من السكان البالغين في هذه البلدان وأكثر من ٣٣ في المائة من مجموع سكان هذه البلدان مازال يعاني من الأمية . إن خُمس سكان العالم وثُلث سكان البلدان النامية مازالوا يعيشون في فقر مدقع . كما أن إساءة استعمال المخدرات والنزوح من الريف الى المدن وانتشار البطالة بين الشباب والعنصرية ومن غيرها من أشكال التمييز ما فتئت تتزايد .

٩٤ - وقال إن الضغط الديموغرافي هو في الواقع الذي يشكك منذ بضع سنوات في إمكانية النمو الاقتصادي . والواقع أيضا أن الإعلان قد أكد كذلك أن على كل حكومة أن تكفل التقدم الاجتماعي ورفاهية السكان في بلدها . وهذه وجهة نظر تراها بنن أيضا كما ذكّر بذلك رئيسها مؤخرا ، لأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي قبل كل شيء مشكلة كل فرد من سكان البلد .

٩٥ - بيد أن المجتمع الدولي يقع على عاتقه أيضا دور يجب عليه الاضطلاع به في النهوض بالتنمية الاجتماعية للبلدان النامية وبخاصة الافريقية . إن التغيرات العميقة الاجتماعية والسياسية التي تحدث في جميع أنحاء العالم سوف لا تحقق أهدافها إذا ما ظلت مشاكل اقتصادية مثل العلاقات بين الشمال والجنوب والدين الافريقي بدون حل . وفي مجال التنمية الاجتماعية فإن المجتمع الدولي يجب أن يتدخل حتى لا تذهب بوادر الديمقراطية أدراج الرياح . وأشاد ممثل بنن في هذا الصدد بجدوى المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية الموجهة للتنمية في المستقبل القريب (الوثيقة A/46/414) ودعا هيئات الأمم المتحدة للتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الاخرى لمساعدة الحكومات على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالسكان بوجه عام والمشار إليها في تقرير الأمين العام .

(السيد إيكي ، بنن)

٩٦ - وقال إن وفده يشيد بإعلان الجمعية العامة سنة ١٩٩٤ سنة دولية للاسرة لانه على يقين بأن الاحتفال بهذه السنة سوف يسهم مساهمة هامة في رفاهية الإنسانية ، وإن بنن تولي فضلا عن ذلك أهمية كبرى للاسرة بوصفها الوحدة الاساسية للمجتمع بأسره . إن بلده يبذل جهودا خاصة لتحسين صحة الامهات والاطفال في إطار البرنامج الموسع للتحصين ولمكافحة سوء التغذية والامراض المتفشية بين الاطفال وتوفير مياه الشرب للمناطق الريفية والحد تدريجيا من الامية وتعميم التعليم .

٩٧ - وفيما يتعلق بأكثر الفئات الاجتماعية ضعفا فإن وفده يرى أن كل بلد يجب أن يحرص على تكافؤ الفرص بالنسبة للمعوقين بحيث يدمجهم تماما في الحياة النشطة ويعيد إدماج المسنين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وإن كانت الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية تحد من قدرتها على تنفيذ البرامج المخصصة لهذه الفئات الاجتماعية .

٩٨ - ومضى قائلا إن الشباب هم في غالبية الاحوال طليعة التغيرات السياسية والاجتماعية ولذلك فإن مشاركتهم في التنمية تعد ضرورة مطلقة بالنسبة لبلدان مثل بنن . إن الديمقراطيات الجديدة ، بشكل خاص ، لن تستمر ما لم تكفل في المقام الاول للشباب التمتع بحقوق الإنسان وبخاصة الحق في التعليم وفي العمل . إن بنن قد اتخذت تدابير لحماية الشباب ضد المخدرات ولوضع حد للآفة المتمثلة في أطفال الشوارع وذلك عن طريق إنشاء مراكز لإعادة الادماج المهني والاجتماعي بالنسبة للقصّر الذين يواجهون صعوبات .

٩٩ - واختتم كلمته قائلا إنه إذا كان من السليم أن التنمية الاجتماعية تقتضي بالضرورة وجود تنمية اقتصادية فإنه يجب السماح لجميع الفئات الفقيرة أو الهامشية بالاسهام اسهاما تاما في هذه التنمية كما يجب من ناحية أخرى منح معونة متزايدة للبلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا التي أرغمها عبء الدين ضمن مشاكل اقتصادية أخرى على الحد من برامجها الاجتماعية .

١٠٠ - السيد فيسنكو (بيلاروس) : قال إنه يتضح من الكلمات التي استمعت إليها اللجنة أن الإنسان هو وسيلة التنمية الاقتصادية وغايتها وأن التقدم الاقتصادي يجب أن يقوم على قواعد اجتماعية صلبة وأن الجوانب الاجتماعية للتنمية تضطلع بدور متزايد فيما يتعلق بصيانة الامن الداخلي والخارجي للدول الاعضاء في الامم المتحدة . وقد تم أيضا التذكير بأن كل بلد مسؤول في المقام الاول عن التنمية الخاصة به وإن كان

(السيد فيسنكو ، بيلاروس)

المجتمع الدولي ملزم أيضا بايجاد الظروف التي تسمح لتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أعضائه وبخاصة للبلدان النامية .

١٠١ - وقال إن اللجنة أمامها للنظر في البند ٩٤ (أ) من جدول الاعمال حوالي عشرة تقارير تتضمن توصيات واقتراحات بناءة ومهمة وإن كان يتعين في المستقبل الحد من عدد التقارير المكرسة لهذا البند من جدول الاعمال .

١٠٢ - وقال إن الامين العام يلاحظ في تقريره المرحلي عن الحالة الاجتماعية في العالم (A/46/56) إننا شهدنا خلال الثمانينات في بعض البلدان تحسنا ملحوظا في الظروف الاجتماعية وتحولا لم يسبق له مثيل في بعض البلدان الاخرى كما أننا شهدنا تحولات جذرية في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان أخرى أيضا .

١٠٣ - لقد كانت هذه التحولات عميقة في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وهي المنطقة التي تنتمي إليها جمهورية بيلاروس . وبالإضافة الى اصلاح المؤسسات السياسية فإن هذه البلدان تعمل أيضا على تحويل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي ظلت حتى الآن تحت سيطرة الدولة ، بغية ملاءمتها مع اقتصاد السوق . بيد أن اعترفنا بأن التطور السريع والعميق في العلاقات الدولية التي اختفت منها عمليا المنازعات الإيدولوجية والتفهم العملي الراسخ للترابط بين الاقتصاد والبيئة المحيطة والرغبة الواضحة من قبل الحكومات للبحث عن حلول للمشاكل المشتركة هي كلها عناصر من شأنها أن تسمح بمزيد من التفاؤل فيما يتعلق بفرص التعاون الدولي في السنوات العشر القادمة فإن علينا أن نعترف أيضا بأن التخلي عن النظام الخاضع لسيطرة الدولة للانتقال الى الاقتصاد السوقي في هذه المنطقة قد جعلها تدخل في عملية لم يسبق لها مثيل على الإطلاق وأن الاعتقاد بأن هذا التطور والتحول سيكون سريعا قد يؤدي الى الإحباط .

١٠٤ - والواقع أن هذا التحول يصطدم بمشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد . ومنذ بداية العام الحالي اتخذت الاوضاع أبعاد الازمة في بيلاروس التي تعاني الآن من عجز ضخم في ميزانيتها ومن انهيار نظام الائتمانات وسوق السلع الاستهلاكية . إن الاصلاح غير الحكيم لاسعار التجزئة الذي ادخلته الإدارة المركزية قد ادى الى استياء اجتماعي يعرب عنه علناً الآن .

(السيد فيسنكو ، بيلاروس)

١٠٥ - لقد صدق برلمان بيلاروس على البرنامج المتعلق بحالة الجمهورية بشأن استقرار الاقتصاد والحماية الاجتماعية للسكان ، وأهدافه على النحو التالي : تنفيذ برنامج التكيف مع اقتصاد السوق ، تفادي الإنهيار الاقتصادي ، التغلب على التضخم وكفالة التداول النقدي ووقف في انخفاض مستوى معيشة السكان وضمان إمداد السكان بالسلع الغذائية والادوية وغيرها من المواد الاساسية . إن تحقيق هذه الاهداف يتطلب الإسراع بتطبيق الاقتصاد السوقي وتطهير المالية واجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية وتحقيق اللامركزية الاقتصادية وتنفيذ مبدأ "العيش في حدود الإمكانيات" وتخصيص الموارد المالية والتقنية أساسا للقطاعات الزراعية الصناعية وبناء منشآت للتخلص من بقايا آثار كارثة تشيرنوبيل وإنشاء صناعة للسلع الاستهلاكية .

١٠٦ - وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي للسكان من المقرر في عام ١٩٩٢ زيادة الاجر المتوسط في قطاع الإنتاج من ٥٠ الى ١٠٠ في المائة بالنسبة لمستوى عام ١٩٩٠ والانتهاء من وضع نظام الميزانيات الاستهلاكية الدنيا لصالح مختلف الفئات الاجتماعية وتحديد القيمة العادية للسلع الاستهلاكية وتحديد المستوى الادنى للمعيشة .

١٠٧ - لقد اعتمدت بيلاروس قانونا جديدا بشأن المعاشات التقاعدية ينص على زيادة القروض التي تقدم عند التقاعد حسب السن وكذلك زيادة المعاشات التقاعدية والقروض التي تمنح للمعوقين . لقد استحدثت الجمهورية نظاما للتأمين الاجتماعي للمعوقين ذوي الدخول المتواضعة : وقد نص بخاصة على إنشاء صناديق دائرة خاصة لصالحهم وكذلك على توفير احتياطي من المواد الأولية الضرورية وإفادتهم من الخدمات الطبية المجانية ومن تخفيضات في الاجور المستحقة على الخدمات العامة وفتح مراكز للمساعدة الاجتماعية والعناية المتخصصة لهم . ومن المقرر الانتهاء عام ١٩٩٢ من إنشاء نظام للمعاشات وللضمان الاجتماعي لصالح الاشخاص الذين لا يتقاضون أجورا .

١٠٨ - وقال إن بلده تنوي تطبيق سياسة للعمالة تحول دون انتشار البطالة . ومن المقرر إنشاء وكالة وطنية للعمل وكذلك صندوق تابع للدولة يعنى بالعمالة ويكلف بتوزيع إعانات البطالة .

١٠٩ - ومضى قائلا إن الأمين العام أكد بحق في تقريره أن خطورة المشاكل المتعلقة بالبيئة تثير قلق السكان لما يترتب عليها من أثر بالغ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن المفيد التذكير في هذا الصدد بأن بيلاروس يجب أن تحل مشاكلها الاجتماعية في ظل حالة اقتصادية بالغة التعقيد من جراء حادث تشيرنوبيل المؤسف الذي وردت بصدده إشارة سريعة في الفقرة ٣٦ من التقرير . وقال إن وفده يرى أن آثار هذه

(السيد فيسنكو ، بيلاروس)

الكارثة على سكان الجمهورية وعلى سكان البلدان الاخرى تقتضي أن يكرس لها فقرة منفصلة في التقرير ومعالجة البيئة في فرع خاص من تقرير عام ١٩٩٣ عن الحالة الاجتماعية في العالم (مشروع الإطار العام) .

١١٠ - وقال إن وفده يرى أن الامم المتحدة يتعين عليها مواصلة إيلاء الاولوية للبرامج التي تسمح بتحسين واقعي لحالة المرأة وكذلك حالة أكثر الفئات ضعفا أي المعوقين والمسنين والشباب . إن بلده يؤيد الرأي القائل بتنظيم عقد ثاني للامم المتحدة للمعوقين (١٩٩٤ - ٢٠٠٣) كما يؤيد القرار الرامي إلى الاحتفال بعام ١٩٩٤ بوصفه السنة الدولية للاسرة ، وتنوي بيلاروس المشاركة في هذا الاحتفال . وهي تولي أيضا أهمية كبرى لتعزيز الاسرة بوصفها الخلية الاساسية للمجتمع وقد عانت من بعض الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع في بيلاروس . إن عدد الاسر يزداد في بلده أكثر وأسرع من زيادة السكان في مجموعهم وإن كان الحجم المتوسط للاسرة قد أصبح اليوم ٣,٢ بعد أن كان ٣,٧ عام ١٩٥٩ .

١١١ - ومضى قائلا إنه يشيد بمساهمة هيئات الامم المتحدة المعنية بالمسائل الاجتماعية وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية وبالقرارات التي تتخذها هذه الهيئات بشأن تنفيذ خطط وبرامج العمل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والمعوقين والمسنين والشباب وكذلك بتزايد دور مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع لمكتب الامم المتحدة في فيينا ويرى ضرور تعزيز دور لجنة التنمية الاجتماعية التي ينبغي أن تصبح مثل لجنة حقوق الإنسان وتعقد دورات سنوية . إن وفد بيلاروس يحرص بخاصة على تاييد توصية لجنة التنمية الاجتماعية الرامية الى عقد مؤتمرات إقليمية لوزراء الشؤون الاجتماعية وكذلك توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بضرورة الإعداد لاجتماع قمة دولي يعنى بمشاكل التنمية الاجتماعية .

تنظيم الاعمال

١١٢ - السيدة انفيليرا (المكسيك) : تكلمت باسم كولومبيا واكوادور وأوروغواي وفنزويلا والبرازيل والارجنتين وبيرو فاعربت عن قلقها لأن الوثائق المتعلقة بالبند ٩٦ من جدول الاعمال المكرس للمخدرات لم تتح بعد وهو ما يحول دون تقييم عملية دعم برنامج الامم المتحدة للسيطرة الدولية على المخدرات . ولذلك فإنها ترى تأجيل النظر في هذا البند الى وقت لاحق واقترحت بالتالي أن تجري اللجنة يوم الاربعاء ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر وبعد الاستماع الى كلمة المدير التنفيذي للبرنامج مشاورات لتحديد

(السيدة انغيليرا ، المكسيك)

الموعد الذي سيجري فيه النظر في هذه المسألة . وطلبت الى اللجنة أن تقرر في هذه الجلسة تأجيل النظر في هذا البند .

١١٣ - وبعد مناقشة اجرائية اشترك فيها الانسة مهتا (الهند) والسيد قرشي (باكستان) والسيد رادزي (ماليزيا) والسيد كوتي (غانا) والانسة ديوب (السنغال) والسيدة بوقدوم (الجزائر) والسيدة كوديكاري (الفلبين) والسيدة ذكري (مصر) والسيدة ستيوارت (استراليا) والسيد كوهل (الولايات المتحدة) والسيد الفارو - بينيدا (السلفادور) والانسة بوتيرو (كولومبيا) والسيد بالاسيدس (كوبا) والسيد روستيكو (ايطاليا) والسيد الكندي (الإمارات العربية المتحدة) امتدح الرئيس تأجيل القرار الواجب اتخاذه إلى يوم الإثنين ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر وذلك للسماح للمكتب بدراسة الحالة .

١١٤ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥